الدور الإقليمي في السياسة الخارجية : دراسة مفاهيمية نظرية

أسماء قطاف ، أستاذة مساعدة جامعة بسكرة

دبابش عبد الرؤوف، أستاذ محاضر "أ " جامعة بسكرة

الملخص

إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل من دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (Neighboring Environment) التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام.

و نظرا للارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، و سياستها الإقليمية المعبرة عن تطلعات الوحدة للعب دور معين في محيطها الإقليمي، فإن دراسة الدور الإقليمي تطرح جملة و عددا من المواضيع، و من أهمها موضوع طبيعة الدور الذي تضطلع به الوحدة القومية في علاقاتها بالنظم الإقليمية المجاورة , و مسألة التغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي و إدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية و لقدرات وحدته و قدرات الوحدات .

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية ، السياسة الاقليمية ، الوحدة القومية ، النظام السياسي

مقدمة.

تسعى الدول من خلال انخراطها في تنظيمات إقليمية إلى لعب دور معين يتناسب ومصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها ولاكتساب منافع أخرى ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية وحسب قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ودرجة تأثيرها في محيطها الإقليمي فالدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في رسم المصالح والأهداف كما تختلف في سلوكها السياسي الخارجي،باختلاف طبيعتها بين قوى عظمى،ودول كبرى ودول صغرى،فيكون الدور الذي تؤديه يعكس طبيعتها ومكانتها.و منه يمكننا أن نطرح التساؤلات التالية :

_ ما المقصود بالدور الإقليمي في السياسة الخارجية ؟

_ ما هي أهم النظريات التي ظهرت بصدد تفسير مختلف الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها أي دولة في سلوكها الخارجي تجاه محيطها الإقليمي ؟ و ما هي أهم محددات هذا الدور ؟

وعليه سيتم التركيز في هذه المداخلة على المحاور التالية:

أولا / مفهوم الدور الإقليمي

ثانيا / نشأة وتطور نظرية الدور

ثالثا / نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية

أولا : مفهوم الدور الإقليمي :

يتحدد مفهوم الدور الإقليمي في حقل العلاقات الدولية وفق السلوك السياسي الخارجي للدول وتبعا لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية الدولية باعتبار أن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات ،فإن الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة,

أما فيما يخص الدور القومي للدول ضمن المحيط الدولي فيعني هذا الدور إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القدرات

والالتزامات والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم ،وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.[1]

وترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،كما يرجع هذا المفهوم لمصدر آخر وهو دراسات التكامل بكافة فروعها وخاصة للتكامل الاقتصادي.[2]

بينما نجد مفهوم الدور(the role) قد عرف في معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية بأنه انطلاقا من ملاحظة كل الجماعات نجد تمييزا في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي ولكل وظيفة نجد أدوارا معينة ترتبط بها وتتيح تطبيقها وتّطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى ونميز تقليديا بين الأدوار الفطرية والأدوار المكتسبة[3]. كما عّرف في المعجم السياسي للدكتور وضاح زيتون بأنه السلوك الاجتماعي للفرد ويتكون الدور من حقوق والتزامات ويلعب الفرد أدوار عديدة في الحياة [4] .

في حين عرفه القاموس الفرنسي لاغووس "Larousse" بأنه الوظيفة والتأثير الذي يمارس ومنه الحصول على دور مهم في قضية معينة.[5]

---

[1]–ياسين حشوف "مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة في أسباب استمرارية التجربة و السيناريوهات المستقبلية" رسالة ماجستير (جامعة بسكرة ,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2007–2008مرجع سابق،ص ص 24.23.

[2] _ –ناصيف يوسف حتى،النظرية في العلاقات الدولية ،دار الكتاب العربي،بيروت،1985،ص ص 55.54.

[3] _ غي هرميه وآخرون ،معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية،(تر:هيثم اللمع)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،2005،ص 203.

[4] _ وضاح زيتون، المعجم السياسي، أسامة ودار المشرق الثقافي،الأردن،2006، ص 176.

[5] _ _Dictionnaire de francais La rousse, Maury,Eurolivres,Manchecourt ,2005.p376.

إضافة إلى أن مفهوم الإقليمية هو موضوع مد وجزر،وقد ظهرت ثلاثة اتجاهات في تعريف هذا المفهوم وأول هذه الاتجاهات هو الذي يركز على اعتبارات الجوار والتقارب الجغرافي كمقياس للفرق بين النظم الإقليمية ،أما الاتجاه الثاني فيتجاوز الإطار الجغرافي لينصرف إلى الاهتمام بعناصر التماثل بين الدول المنخرطة في نطاق إقليمي محدد كالعناصر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية،ويأتي الاتجاه الثالث ليقف نقيضا للاتجاهين الآخرين فهو يركز على التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول فيما بينها.[1]

كما عرف الدكتور أحمد سعيفان في قاموسه الإقليمية بأنها مصطلح يشير إلى التعاون الدولي بين دول متحدة فيما بينها بصلات خاصة لا ترتكز بالضرورة على التقارب الجغرافي بالمعنى الضيق، فهي تعبر عن ذاتية مجموعة من الدول بالنظر لباقي الدول بالنظر لمجموعات أخرى.[2]

في حين نجد أن الدكتور حسين بوقارة في كتابه التكامل في العلاقات الدولية قد عرفها "مصطلح و مفهوم يرتبط برقعة جغرافية محددة يمكن أن يكون في بعض الأحيان عاملا مهما في تكوين الدول وبروز الروح والإحساس الوطني،وأساسها هو أن للمتغيرات الجغرافية دور هام في التأثير على تصرفات الدول .[3]

فالدور الإقليمي هو محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ومنه فالدور يعبر عما يراه صانع القرار بأنه مناسب للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة.[4]

[1] _ عبد القادر رزيق المخادمي ،مشروع الشرق الأوسط الكبير :الحقائق والأهداف والتداعيات،الدار العربية للعلوم , بيروت , 2005 , ص 32.

[2] _ أحمد سعيفان،قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية،عربي إنجليزي فرنسي ،مكتبة لبنان ناشرون , بيروت , 2004 , ص 44.

[3] _ حسين بوقارة،التكامل في العلاقات الدولية ،مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2008 , ص ص 14.13 .

[4] _ رياض الراوي ،البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ،سورية،2006،ص 36.

وهذا على عكس الأمن الإقليمي الذي يعرف بأنه نظام يُعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول [1].ومنه يمكننا القول بأن هناك علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى ممارسة الدور الذي باستطاعة الدولة أن تتبعه وهي:

أ- طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي حددته لنفسها وتعمل على الوصول إليه .

ب-المدى المكاني وسعته،ضمن البيئةالخارجية للدولة التي ترغب أن تلعب دورها فيه

ج- الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور ،هل هي الوسيلة الدبلوماسية المستندة إلى القوة الكافية ؟أم من خلال التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعليا ؟ وما هي الأسس التي ترتكز عليها هذه الوسائل بحيث تكتسب القوة اللازمة للدور الذي ترغب الدولة في لعبه ؟ وبما أن أهداف السياسة الخارجية لكل دولة تختلف باختلاف العديد من العناصر الجوهرية المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة .وبالتالي فإن من الصعب وضع مقياس محدد لكافة الدول يتحدد بموجبه أهداف سياستها الخارجية.[2]

وليس بالضرورة أن يتحدد الدور الإقليمي للدولة بنموذج واحد من نماذج الأدوار العديدة والتي تريد أن تمارسها في بيئتها الإقليمية إذ إن من أهم النماذج (الأدوار) الزعيم الإقليمي ،المدافع الإقليمي ،حامي العقيدة،المستقل النشيط (الدور الحيادي)،مركز انطلاق العمل الثوري،قائد التكامل الإقليمي ،المؤيد للثورة [3(*)] ،المثال أو النموذج

---

[1] _ ليندة عكروم ،" تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط " ،رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009.2010)،ص18.

[2] _ رياض الراوي ،مرجع سابق،ص ص 40.39.

_ (*) اختلف هذا الدور عن دور مركز انطلاق العمل الثوري ،إذ أنه يقتصر على تقديم الدعم المعنوي بينما في الحالة الأولى يلزم صانع القرار نفسه بتحمل دولته مسؤولية قيادة الحركات الثورية في الخارج ومدها بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي .

،المساعد على التنمية ،الحليف المخلص الجسر الذي يعمق التفاهم الدولي مع دول الإقليم ،المحب للسلام العالمي. [1]

ثانيا : نشأة وتطور نظرية الدور

يلاحظ في كل الجماعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، و لكل وظيفة نجد أدورا معينة ترتبط بها,وتتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، و

نميز تقليديا بين الأدوار الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة، فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة الجنس و بالعائلة مثل :رجل و امرأة أو أم و أب، بينما تكون الثانية مكتسبة).يكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية و المهنية و السياسية . [2]

و لكن مفهوم الدور ظل غامضا متصلا بالدراسات النفسية و الاجتماعية، و عرف أيضا تباينا في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل تعدد التعريفات المعطاة لهذا المفهوم.و يمكن تصنيف مختلف التعريفات المقدمة لمفهوم الدور، في مجموعتين رئيسيتين:

***المجموعة الأولى** :تضم التعريفات المرتكزة على العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور، و من بين أهم التعريفات المندرجة ضمن هذه المجموعة ما يلي:

تعريف" ساربين (Sarbin) الذي يعتبر الدور:"نموذج ناتج عن أعمال تعلم،أوأعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية"

وبالنسبة "لمورينو" (Moreno) : "يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت استجابة، و بذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه و الإجابة عليه."

أما عند" بارسونز" (Parsons): يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي و مندمج في مجموعة

13_ المرجع نفسه،ص 40.

[2] _ غي هرميه و آخرون,معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية,(تر:هيثم اللمع),مجد المؤسسة الجامعيةللدرسات و النشر و التوزيع ,بيروت ,2005,ص 15 .

خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدور تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكات المتكاملة .

تؤكد هذه التعريفات أن كل الجوانب التفاعلية بين الدور و الفرد، تدخل في إطار عمل اجتماعي أو وظيفة معينة يقوم بها الفرد في آن واحد، من خلال الدمج و التفاعل بين مختلف العناصر التي تتعلق بطبيعة الدور من جهة، و أداء الفرد من جهة ثانية، و متطلبات البيئة الاجتماعية من جهة ثالثة.

***المجموعة الثانية** :تضم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي و الأنثربولوجي، و المعالجة لإشكالية العلاقة بين الدور و المكانة، ومن أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد كل من:

"بيدل" Biddle) الذي يرى في الدور قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير و التوصيفات و القيم و التصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية .

ينطلق تعريف" بيدل "للدور من بعد أنثربولوجي، يقوم على النظر إلى منظومة الأفكار و مجموع قيم المجتمع، و مختلف المعايير التي تميز الهيكل الاجتماعي، كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع، و الوظائف و المهام التي تتطلبها كل مكانة اجتماعية، فالمرأة مثلا في بعض القبائل البدائية تقوم بالأدوار التي من المفترض أن يقوم بها الرجل في مجتمعات أخرى، كالصيد و الزراعة،و يعود الاختلاف في طبيعة الأدوار التي تقوم بها المرأة في هذه المجتمعات، إلى طبيعة المنظومة القيمية و المعايير المميزة لهذه الشعوب، لهذا حرص" بيدل "على ضرورة أخذ مختلف العوامل الثقافية و القيمية و الفكرية في الاعتبار عند دراسة طبيعة الأدوار،و متطلبات كل مكانة اجتماعية، لأنها أمور نسبية تختلف من مجتمع لآخر و من زمن لآخر.

و يعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور ك " : أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يميز(الدور)غالبا عن الوضع (Statut)بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية

النسبية، في حين يصف (الدور) أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، و يكسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية.[1]

يشير الباحثان" ألان " (Allen) و" فان دو لي " (Van de liert)مفهوم الدور باعتباره ذلك : "السلوك الذي يستند إلى توقعات معيارية، مرتبطة بمكانة في نظام اجتماعي."

يربط" ألان "و" فان دو لي ي "مفهوم الدور، بتأثير العامل الأنثربولوجي المتعلق بثقافة و عادات المجتمع، و العامل الاجتماعي المتعلق بالنظام الاجتماعي ككل و توزيع الأدوار فيه، و المهام المنوطة بكل وضعية اجتماعية تحتلها الجماعات و الطبقات أو الأفراد.

أما" رالف لينتون"(Ralf Linton) : فيعرف الدور بكونه مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، و يحتوي على مواقف و قيم و سلوكات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية."

لقد ركز" لينتون "على الدور الاجتماعي الذي يستلزم سلوكات معينة محددة من طرف المجتمع، كما ربط بين مفهومي الدور و المكانة .

إن مفهوم" لينتون "للدور يرتبط بشكل كبير بالبعدين الأنثربولوجي والاجتماعي الذي يركز على الحقوق والواجبات، أيعلى التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن" هيكل اجتماعي " (Social System) أو" نظام اجتماعي Social)" (Structur و في مقولة كلاسيكية لاحظ " لينتون "أن الوضع الاجتماعي هو مجموعة من الحقوق و الواجبات أين تتم عملية الربط بين كل من الدور و المكانة و البنية الاجتماعية أو الهيكل الاجتماعي ككل، فكل مكانة تستلزم نماذج للسلوك يلتزم بها " (Positionالأفراد المحتلين لتلك المكانة في سلوكهم، خصوصا تجاه الذين يحتلون "مكانة تكميلية (position Complémentaire)) مثل :العامل و رب العمل، و هكذا يمثل الدور" المظهر الديناميكي L'aspect dynamique للمكانة (Statut)التي تمثل" المظهر الستاتيكي L'aspect statique .

[1] _ عبد القادر دندان,"الدورالصيني في النظام لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير1991-2006" ,رسالة ماجستير (جامعة باتنة ,كلية الحقوق قسم العلوم السياسية)ص ص28,27.

وهكذا يكون" الباحث "مكانة اجتماعية، بينما تعد الدراسة و البحوث و كتابة المقالات هي التوقعات الديناميكية لدوره، وهذه الأدوار التي تعتبر البعد الديناميكي لمكانة فاعل معين، مراقبة بعناية حيث يجد الأفراد الذين يقومون بها أنفسهم مدفوعين إلى محو أنفسهم بعض الشيء، و الحد قدر الإمكان من التعبير عن قيمهم أو مصالحهم الخاصة، إذ يجب ألا تتدخل هذه القيم و المصالح بشكل كبير في مسار الأدوار التي تعتبر عملية محض، متخذة بذلك بعدا لا شخصيا، و تدير المعايير الاجتماعية ممارسة الأدوار و توزيعها في المجموعة الاجتماعية بأسرها أو في إطار العائلة أو التنظيم الحزبي أو النقابي،أين تتوزع أدوار كل فاعل فيفترض بالأب كما بزعيم أي مجموعة سياسية، أن يستلم مهمة الإدارة تجاه أفراد عائلته أوتنظيميه السياسي، وهكذا يؤدي توزيع الأدوار إلى قبول ذلك التمييز بين المديرين و المدارين .[1]

يصف" بروس بيدل " (Bruce Biddle) نظرية الدور ب (العلم)الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة،ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكات و تفسرها و تؤثرعليها.

فنظرية الدور بهذا الشكل تفسر الدور بافتراض أن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية، و أن لهم توقعات حول سلوكهم و سلوك الآخرين حيث يتحدد دورهم وفقا لعلاقة تفاعلية(Interactionist Relation) بين ثلاثة معطيات رئيسية وهي :

***المعطيات الاجتماعية** :و تتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.

***المعطيات الأنثربولوجية** :و تتمثل في مجموع الحقوق و الواجبات الخاصة بكل مكانة، و التي تدل على ثقافة معينة، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف و العقائد و الأخلاق و العادات و الفنون...إلخ.

***المعطيات النفسية** :يحتوي الدور على معطيات نفسية،لأن التعبير على الدور دال على شخصية صاحبه.[2]

---

[1] _ غي هرميه و آخرون, مرجع سابق ,ص203 .

[2] _ عبد القادر دندان,مرجع سابق ,ص 30.

و نظرية الدور توصف بأنها" تنبؤية " (Predictive) لأنها قائمة على الافتراض القائل، أنه إذا كان لنا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة، فيمكن التنبؤ بسلوك الأشخاص المحتلين لتلك المكانة

.وتقوم هذه النظرية على افتراضات أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

– يمضي الناس قسطا كبيرا من حياتهم في المشاركة كأعضاء ضمن مجموعات و تنظيمات.

– يحتل الناس ضمن هذه المجموعات و التنظيمات مكانة متميزة.

– كل مكانة تقتضي دورا، يعتبر" كمنظومة من الوظائف " (Set of functions) يقوم بها الفرد ضمن الجماعة .

– تشكل المجموعات و تحدد غالبا توقعات الدور، كمعايير تحدد أي المكافآت الناتجة عن الأداء الناجح للأدوار وأي العقوبات المنجرة عن الفشل في أداء الأدوار.

– يتقبل الأفراد أدوارهم و يؤدونها وفقا لمعايير محددة، فنظرية الدور تفترض أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرتبطة بأدوارهم

و قد حدد" بروس بيدل "خمسة مداخل رئيسية ضمن نظرية الدور، و هي تتمثل في:

***نظرية الدور الوظيفية (Functional Role theory)**:تركزنظرية الدور الوظيفية عموما على السلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف و تفسر تلك السلوكات، و يفترض بالفواعل في النظام الاجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير و يطابقوا سلوكهم مع تلك المعايير، و بدأت هذه النظرية مع لينتون وتبلورت أكثر بفضل أعمال" بارسونز "و" شيلز " (Shils) والثنائي" بيتس "و" هارفي "

*** نظرية الدور التفاعلية الرمزية: (Symbolic Interactionist Role theory)**

تعد هذه النظرية التي المدخل المقابل و المعاكس للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير "التفاعلية الرمزية "عند" ميد" (Mead) التي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما، إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم، وينفذون بها الأجزاء التي تخصهم فهي إذا على عكس الوظيفية،التي تركز على أداء الفواعل

الفردية، و تطورالأدوار،ومختلف المفاهيم المعرفية التي يمكن من خلالها أن يفهم الفاعلون الاجتماعيون و يؤولون سلوكاتهم، و يتم ذلك عبر التفاعل الاجتماعي.

إذ يؤكد هنا" ساربين "أن الأدوار الاجتماعية لها وجود مستقل عن الفرد، ولكن مع ذلك فإن للأفراد طريقتهم الخاصة كذلك في أداء تلك الأدوار، إذ يكون للأفراد هامش حرية، يبرز قدراتهم و لمستهم الشخصية في فهم و أداء أدوارهم.

*نظرية الدور البنيوية(**Structural Role theory**): في هذه النظرية يولى اهتمام قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا يعطي كذلك اهتمام كبير لمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم و المعايير الثقافية، بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك (الأدوار).

فالمقترب البنيوي (Structural approach) لا يهتم بتحليل الأدوار الفردية، بل يهتم بعملية تحليل أدوار مختلف المجموعات الاجتماعية، فهو يفترض أن كل مجموعة اجتماعية تتشكل من أدوار يجب أن تؤدى لتمكينها من البقاء و التطور.

*نظرية الدور (التنظيمية **Organizational Role theory**): تهتم هذه النظرية بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية,وساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور، يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة)، و تكون موجهة بالتوقعات المعيارية (Normative Expectations) و لكن المعايير تختلف بين الأفراد،ويمكن أن،تكون انعكاسا لكل من مطالب التنظيمات الرسمية و ضغوطات المجموعات غير الرسمية.

ومع تعدد مصادر المعايير، يكون الأفراد غالبا مواضيعا لصراع الأدوار، و هذا الصراع يجب أن يحل حتى يكون الفرد متزنا، و حتى يتطور التنظيم، و هذا ما يطرح إشكالية التكيف مع التغيرات في المكانة الاجتماعية أو في توقعات الفاعل حول مكانته و دوره.

*نظرية الدور المعرفية (**Cognitive Role theory**): تركز هذه النظرية على العلاقة بين توقعات الدور والسلوك، ويولى الاهتمام في نظرية الدور المعرفية للظروف

الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات، و تقنية قياس التوقعات و أثر التوقعات على السلوك الاجتماعي.

العديد من منظري هذه النظرية اهتموا بالطريقة التي يدرك بها الشخص توقعات الآخرين، و بأثرتلك الإدراكات على سلوك الشخص، و المقصود بتوقعات الدور الأفعال المتوقعة من ذلك الذي يحتل مكانة معينة، و لتوقعات الدور مصدرين هما:

- معتقدات و تصورات الفاعل، التي يحملها حول ما تستلزمه و ما تتطلبه المكانة التي يحتلها.
- والمعتقدات و التصورات التي يحملها الآخرون حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلها ذلك الشخص.

و أمام تعدد الرؤى و الطروحات المتعلقة بنظرية الدور في دراستها لكل ما يتعلق بالدور و التوقعات و تداخل الأبعاد النفسيةوالاجتماعية والأنثربولوجية، يقدم لنا" ألبورت " (Allport)في هذه الدراسة نموذجا يمثل فيه خصائص الدور و يحدد مكانة الشخصية و السياق الاجتماعي، مثلما نلاحظ من خلال الشكل التالي :

شكل رقم :(1) مفهوم الدور في علاقته بالشخصية و النظام الاجتماعي عند "ألبورت"

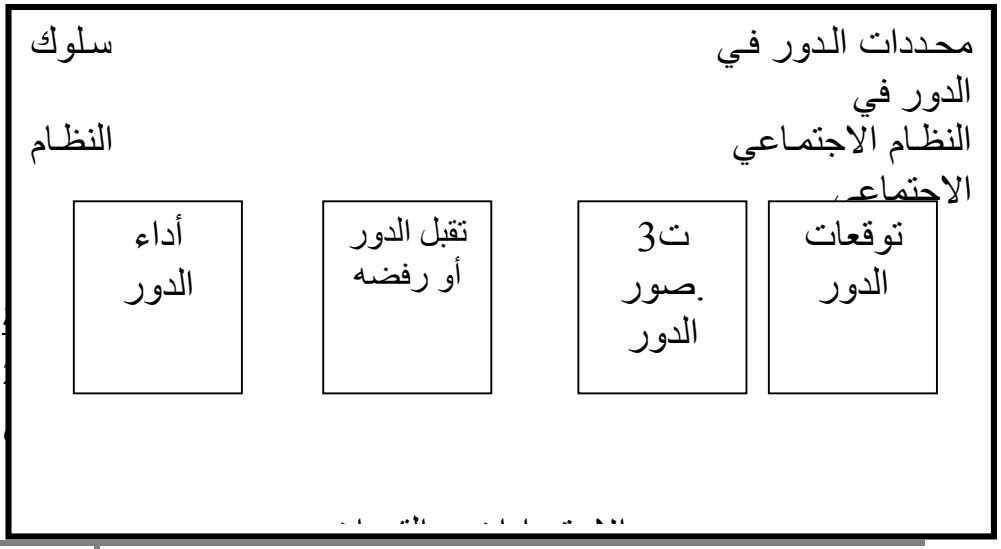

الاستمرار و التغير 1991-2006" ,رسالة ماجستير (جامعة باتنة ,كلية الحقوق قسم العلوم السياسية).ص32

و تطرح نظرية الدور مصطلحات أخرى يمكن أن تكون مفيدة في دراسة و تحليل الأدوار الإقليمية، و من أهمها نجد:

- **صراع الأدوار (Roles conflict)**: يعرف على أنه التنافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد، في مثل هذه الحالة يعرف الفرد و النظام اضطرابا، و يعمل الفرد في هذه الحالة على حل المشكل بتكييف بعض أشكال السلوك، و يعد صراع الأدوار من بين العديد من الظروف البنيوية التي تسبب المشاكل في النظام الاجتماعي.

- **تطور الدور (Role Evolution)**: مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم، و أدوار بقية الفواعل كما يكون لتغير إدراكات الفواعل لأدوارهم أثر كبير في تطورها.

- **تغير الدور (Role change)**:يكون له دلالة من خلال الضوابط و التعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة، فالأفراد بحكم امتلاكهم لخبرات سابقة و خلفيات و مهارات، يمكنهم أن يوظفوها لتدعيم توقعات أدوارهم المحددة سلفا

ثالثا : نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي_سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد، و لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة ك" وحدة " بين مجموعة دول" وحدات "يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، و حيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى .

و يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و

هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية.[1]

فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى : "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي"، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.و لذلك فإن تعريف و تحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية[2]:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة،أوالمؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.
- إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.

و من خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين[3]

و يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:

---

[1] _ محمد السيد سليم ,تحليل السياسة الخارجية ,ط2 ,مكتبة النهضة المصرية,القاهرة ,1998, ص 48.

[2] _ عبد القادر دندان,مرجع سابق ,ص 35

[3] _ عبد القادر دندان,مرجع سابق ,ص 35

– لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية،فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

– إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

– من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

– يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، و دورا آخر على المستوى الإقليمي [1] ويختلف هذا الدور نتيجة للأوضاع الداخلية و الخارجية للدولة فقد تكون لها مكانة معينة في نظام دولي سواء قائدة في تكتل أو عضو بسيط أو محايدة و كل كل دور يحدد للدولة مسؤولية معينة .

و يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية :

1– تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي .

2– تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية و تتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (و من ذلك دور الوساطة الدولية , أو دور الحليف المخلص), أو دوافع صراعية (و من ذلك دور المعدي للاستعمار أو المعادي لشيوعية).

3– توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق.[2]

---

[1] _ محمد السيد سليم ,مرجع سابق , ص 50,49.

[2] _ – حسين بوقارة ,محاضرة ألقيت على طلبة السنة الرابعة علوم سياسية,مقياس تحليل السياسة الخارجية ,جامعة محمد خيضر,كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بسكرة,المدرج ا,بتاريخ 13–04–2010

و قد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية،إذ شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة اهتماما من قبل الجامعات الأمريكية بما يسمى بدراسات الإقليم حيث تركز هذه الدراسات على النظم الحكومية و التاريخ الثقافي و السياسي و الأدبي و اللغة و المشكلات الاقتصادية في إقليم معين [1] و بروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجة عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

و الواقع كما يقول" ديفيد مايرز" (David J. Meyers) أن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية."

إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، و الاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة و المحتملة، و سعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به، و إحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، بل إن هناك اتجاها عاما بين القوى الإقليمية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها،و هي تضفي المشروعية على تلك المحاولات بالحديث عن عدة أسباب تتراوح بين الثقافية و التاريخية أو تلك المتعلقة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة.

وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، و نتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول.

[1] _ محمد السيد سليم,مرجع سابق ,ص 49,48.

وسواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت.

ويصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها ب" السياسة الإقليمية " (Regional policy)ويمكن أن تعرف على أنها" :السلوك السياسي الذي يصدر عن و حدة أو أكثر من الوحدات السياسية، و التي تعبر عموما عن أهداف و مصالح محددة ضمن إطار الوحدا ت الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات و المحددات الإقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي[1]."

و يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، و ذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أوسياسية أو إيديولوجية.

و في ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، و شكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم،والأسس التي تستند إليها،ومدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، و بين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى.

و من خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

-**المستوى الأول** :هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

-**المستوى الثاني** :هو سياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى، سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها و

[1] _ جيمس دورتي .روبرت بالستغراف ,النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ,(تر: وليد عبد الحي),المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ,بيروت ,1985,ص 380.

أهدافها، و طبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ و الأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات و القدرات .

و حيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح والأهداف، و اختلافها في التكوين و القدرات المادية و المجتمعية، و من بين ذلك الموقع الجيوبولتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك و تنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها،أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة،و التي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي،الذي يتضمن التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة و التي تجمعها علاقات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية[1], و المشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، و تصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، و طبيعة السياسة الإقليمية لكل منها،ومستوى امكانياتها،و شكل تحالفاتها الداخلية و الخارجية، على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة، السياسية و الاقتصادية و كذا الإستراتيجية،فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي، أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية[2].

وحسب نموذج" ديفيد مايرز "لدراسة الهيمنة الإقليمية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل" القطاع المركزي، " (Core sector) و ذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع خصوصا، و في النظام الإقليمي ككل عموما، و التي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية التي تتبعها كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، ويصنف" مايرز" أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:

[1] _جميل مطر,علي الدين هلال,النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,2001,ص 15.

[2] _ عبد القادر دندان,مرجع سابق ,ص 37.

***المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegemonos:** هو دولة أو دول تمتلك، أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي ،و تعرف الهيمنة(Hegemony) فالدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة،الكبرى الوحيدة في إقليمها، و عندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة.

و" المهيمن المحتمل"(Potential hegemon) هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلا، و ذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى، و رغم ذلك و مثلما يلاحظ " جون ميرشايمر (John Mearsheimer) فالهيمنة نادرة (Hegemony is rare) بالنظر لكون تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب و الفوائد قبل تحقيق السيطرة (Domination)عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة , نتيجة لذلك فإن المهيمنين المحتملين،يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة

و يفترض" هولستي " (K.J Holsti) من خلال تحليله لنظرية الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية.و يختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه و خصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف هذا الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، و على وجود قوة مهيمنة أو أكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم و خصائصه من ناحية، ومكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى، فدولة مثل البرازيل يمكن أن تكون مهيمنة في أمريكا اللاتينية، لكنها لا يمكن أن تكون كذلك في نظام يتسم بدرجة أعلى من القوة مثل أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية.

***المساوم Bargainer:** هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، و المساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

لكن المساومين لا يكونون على درجة واحدة في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام، إذ هنالك مساوم أول (Primary) و هناك" مساوم ثان (Secondary) "والتوافق في مناوأة المهيمن لا يعني بالضرورة و جود تنسيق بين المساومين، لكن في حالة و جود مثل ذلك التوافق ستكون الأوضاع أكثرصعوبة بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة أين ستكون نفقات الهيمنة مرشحة للارتفاع.

***الموازن Balancer:** قد يكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي،قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة و الدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي قوة موازنة بين الطرفين، و غالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة

في ضوء ما تقدم يأتي الدور الإقليمي في سياق مرتبة الدولة و منزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية،ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي،بحيث يعبر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيادي ليصل إلى القمة حيث تتمركزالدولة القائد و لكن النظام الإقليمي لا يقتصر فقط على دراسة القطاع المركزي، بل أن هنالك القطاع الطرفي أين تثار حول مسألة تعيينه و تحديده نفس العناصر التي تثار بخصوص تعيين حدود النظام، والفصل بينه وبين النظم الأخرى المجاورة، ففي حين يعطي كل من" كانتوري "و "شبيغل "الأولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام و أطرافه، و يعتبران الدول الطرفية أقل تجانسا مع دول القلب و أن العامل الذي يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده، فإن" ديفيد مايرز "يعطي الأولوية لبنية القوة، إذ يرى أن الدول الطرفية هي أقل من المساومين و الموازنين، فقوتهم أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة،

و يضيف أيضا عامل التجانس الثقافي و الاجتماعي، و يرى أن الدول الطرفية مميزة ثقافيا، ولغويا عن دول القلب أو محور النظام.

ولقد تعرضت هذه النظرة لانتقادات كثيرة من الذين يعطون الأولوية لمعيار كثافة التفاعلات كأساس للتمييز بين قلب النظام و أطرافه، فدول الأطراف هي أقل تفاعلا داخل النظام و أقل ارتباطا بقضاياه .

ويحدد" بيرسون" (F.Pearson) ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليمي يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام، و هذه المستويات هي:

* **النزاع (conflict):** بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام

* **المشاركة (participation)** : بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مع أعضاء النظام.

***المساعدة (help)** : أي مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة،و تقديم المساعدة اللازمة في وقت الحاجة،أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام و قضاياه.

هذه المستويات أو المعايير الثلاثة، تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف و العكس، و هذه العمليات تعتبر واحدة من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل هذه النظم و بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى،تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، و تأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية و الدولية .

و لكن ما هي المتغيرات أو العناصر التي تشكل قوام الدور الذي يمكن أن تلعبه أية دولة؟

إن الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا ودوليا يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات بعضها مادي،و بعضها الآخر غير مادي، و تمثل في مجملها عناصر القوة القومية للدولة، التي تساهم من جهتها في تشكيل المقومات الأساسية للدور، التي تعكس قوة

الدولة، و تعطي إمكانية توقع الدور الذي تسعى للعبه كل وحدة وفقا لمستوى قوتها و إمكانياتها[1].

لقد انحصر تعريف القوة تقليديا و بمعنى ضيق في ميدان الإستراتيجية العسكرية، إنها تنصرف بهذا المعنى إلى القدرة على أن تحظى بما تريد، إما بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا.

و لكن" إدوارد هاليت كار " (E.H.Carr) أدخل بما يشبه التطعيم أبعادا اقتصادية و إيديولوجية ضمن صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون، و التي يرون من خلالها أن بأس الدولة يساوي حجم قوتها العسكرية.

وقد سعى الواقعيون البنيويون المعاصرون في السنوات الأخيرة، إلى إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوة في السياق الواقعي، و قد حاول" كينيث وولتز" التغلب على هذا الإشكال بتحويل التركيز على القوة نحو التركيز على القدرات، و هو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها و رسوخها في الميادين التالية:

حجم السكان والمساحة والموارد والطاقة الاقتصادية والقوة العسكرية و درجة الاستقرار السياسي والكفاءة وغيرها، و الفهم الأكثر تعمقا لمعنى القوة و أبعادها، يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها أو التأثير فيه، في أوضاع ليست تصارعيه بالضرورة و يمكن تتبع مقومات و عناصر قوة الدولة، التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي أو الدولي من خلال المتغيرات التالية:

***المتغيرات الجغرافية** : فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، و التي تشكل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات ماكندر و سبايكمان و غيرهما، هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة و التضاريس و مواقع المرور..إلخ و تأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

[1] _ عبد القادر دندان,مرجع سابق , ص 39,38.

* **الموارد الاقتصادية و الطبيعية و البشرية** :التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية و التي تتضمن تدريب القوات و تحديثها، و قدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب.

***المتغيرات المجتمعية** :و ما يتصل بها من قيم ثقافية و تقاليد اجتماعية و تجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة، و الإطار الاجتماعي للنظام السياسي، و كل ما يتعلق به من أحزاب و إيديولوجيات و إرادات .

و باعتبار هذا المتغير كثيرا ما يرتبط بعوامل الثقافة و القيم و الحضارة و التاريخ، فإنه يمثل ما للدولة من جاذبية تنبعث من تلك العوامل ذات الطبيعة غير مادية، فهي من مصادر القوة غير ملموسة كالثقافة و العقيدة و المؤسسات ذات الجاذبية و الإغراء، و هذا النوع من القوة ينشأ إلى حد بعيد من القيم ، و يطلق عليه" جوزيف ناي "اسم "القوة الطرية الناعمة "أو الرخوة(Soft power).

و لندع" ناي "يشرح لنا المقصود من القوة الناعمة " :إن القوة العسكرية و القوة الاقتصادية تشكلان معا مثالان على" القوة الصلبة " (Hard power) الآمرة ، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغييرموقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع(الجزر) و إلى التهديدات(العصي)، غيرأن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقيمه فتحذو حذوه و تقتدي بمثاله، متطلعة إلى مستواه من الازدهار و الانفتاح، و بهذا المعنى فإن القيام بوضع جدول الأعمال في السياسة العالمية و اجتذاب الآخرين إليه له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، و هذا الجانب من القوة – أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت – أسميه القوة الناعمة الطرية، فهي تختار الناس بدلا من إجبارهم .

و قد كان الاعتماد أكثر مما ينبغي على رأي ذي بعد واحد إزاء مفهوم القوة من قبل الواقعيين، من أكثر الانتقادات المتداولة للواقعية الكلاسيكية و الحديثة، إلا أن الاتجاه

الذي يمثل الجناح الواقعي الأكثر ليبرالية طالما أشار إلى أهمية السعي إلى فهم أكثر ذكاء للقوة، باعتبارها رمزا للمكانة و الهيبة، بعبارة أخرى القدرة على أن تحظى دولة ما بما تريد دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا، بل من خلال النفوذ أو السلطة الدبلوماسيين و في هذا إشارة إلى القوة الناعمة و أثرها في تحقيق الأهداف.

و بالطبع فإن القوة الصلبة و القوة الناعمة تتصل كل منهما بالأخرى و يمكن أن تقويها، فكلتاهما من جوانب القدرة على تحقيق أغراضنا بالتأثير على سلوك الآخرين، و تستطيع مصادر القوة نفسها أحيانا أن تؤثر على طيف السلوك كله من القسر إلى الاجتذاب، فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي و عسكري يحتمل أن يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي و كذلك جاذبيته.

و لكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة، فالفاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر و ربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ،لكنها لا تتمتع بقوة حقيقية (مادية)، و هذا هو الشعور الذي جسده" ستالين "بتساؤله ذي الدلالة الواضحة" كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا؟"

* **إدراك و تصورات صناع القرار:** إن مجرد امتلاك مقومات القوة سواء كانت ذات الطبيعة المادية أوغير المادية، لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور إقليمي فاعل، أو احتلال مكانة الدولة القائد في الإقليم . فحتى تستطيع أن تؤدي هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة القائد إرادة القيادة، فقد يكون لدى دولة ما، ما يؤهلها من قدرات و كفاءات للقيادة، لكنها تفتقد لإرادة القيادة، فعندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام .

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة و لعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم أوفي حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى" هولستي " بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، و يكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار لما تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة، و طبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، و نوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة .[1]

[1] _ عبد القادر دندان،مرجع سابق ص ص41,40 .

كما يحدد الدكتور حسين بوقارة المتغيرات التي تؤثر في تحديد و تعريف الموقف وفقا لنموذج هولستي(Holsti,O) في السياسة الخارجية ب :

1- الصور و الاتجاهات و القيم و المعتقدات الشخصية.

2- هيكل و طبيعة النظام الدولي .

3- الدور القومي و الاحتياجات الداخلية .[1]

و بالنظر إلى ما تقدم، فإن هناك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المادية والمجتمعية و دورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكتسبه، غير أن ذلك يرتبط و يتحدد بدرجة كبيرة بالكيفية التي يدرك بها صانع القرار السياسي تلك العلاقة بين مصادر القوة المادية وغير المادية،و توظيفه لقدرات دولته آخذا في الاعتبار المتغيرات الخارجية.

فالدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما، يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين:

* القدرات الذاتية المادية و المجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، و هو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، و تبعا لذلك يتحدد فعلها و مدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها.

* العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما و القوى الدولية التي تستند إليها، وفقا للمصالح المشتركة و في مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية و هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي .

و من المعلوم أن الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية،تتضمن ارتباطات و عمليات مشتقة من النشاط الاقتصادي و عمليات الربط الاجتماعي و السياسي بين

[1] _ حسين بوقاره ,مرجع سابق .

المكونات[1] كما ترتبط بأهداف و توجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، و طبيعة علاقتها بالدول و القوى الإقليمية المجاورة، و من خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة.

كما أن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل من دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (Neighboring Environment) التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام.

و نظرا للارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، و سياستها الإقليمية المعبرة عن تطلعات الوحدة للعب دور معين في محيطها الإقليمي، فإن دراسة الدور الإقليمي تطرح جملة و عددا من المواضيع، و من أهمها موضوع طبيعة الدور الذي تضطلع به الوحدة القومية في علاقاتها بالنظم الإقليمية المجاورة (و قد أشرنا سابقا إلى طبيعة الأدوار التي يمكن أن تلعبها القوى الإقليمية في بيئتها المجاورة، من خلال تصنيف" ديفيد مايرز "لأنواع الفواعل في النظم الإقليمية، وفقا للتنوع في طبيعة الأدوار التي تلعبها أو تطمح للعبها).

خاتمة :

في الأخير بعد تناول العناصر الفارطة يمكننا القول بأن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح والأهداف، و اختلافها في التكوين و القدرات المادية و المجتمعية، و من بين ذلك الموقع الجيوبولتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك و تنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها،أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة،و التي تمتلك عناصر القوة التي

[1] _ جون بيليس ,ستيف سميث ,عولمة السياسة العالمية ,مركز الخليج للأبحاث ,دبي ,2004,ص 853 .

تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي،الذي يتضمن التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة و التي تجمعها علاقات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية, و المشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه.